الأمم المتحدة

PBC/BUR/2006/SR.4

لجنة بناء السلام

Distr.: General
6 February 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
تشكيلة بوروندي

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوفالد ..... (النرويج)

المحتويات

بناء السلام في بوروندي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-21169 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

بناء السلام في بوروندي (تابع)

تحديد الثغرات (تابع)

١ - **السيد دا سيلفا** (البرازيل): قال إن هناك مجالات مختلفة مثل المصالحة السياسية، والأمن، والتنمية، ينبغي تناولها بالتوازي، حتى يعزِّز كل منها الآخر. فينبغي ألاّ تصبح بوروندي مجرد مجموعة من برامج التنمية. ومن الضروري وجود خطة عمل تعبِّر عن أولويات البوروندين أنفسهم. وينبغي أن يكون من بين الأولويات الرئيسية لمثل هذه الخطة تشغيل مؤسسات الدولة الرئيسية، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وينبغي أن يتم إصلاح قطاع العدالة بالاقتران مع إصلاح مجالات أخرى، مثل قوات الأمن والشرطة وقطاع الإصلاح.

٢ - **السيد أيبار** (أوغندا): قال إن من بين طرق تحسين أساليب عمل لجنة بناء السلام عقد المزيد من اجتماعات الخبراء التي تسبق الاجتماعات المخصصة لبلد بعينه. وفضلاً عن هذا، ينبغي أن تدعم لجنة بناء السلام الأولويات التي حددتها حكومة بوروندي نفسها. ومن بين هذه الأولويات تعزيز الأمن.

٣ - فقد شاركت أوغندا في المحادثات بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية والتي أدّت إلى اتفاق السلام الشامل، وتعمل بصورة جادة لضمان تنفيذ الاتفاق. وتحاول حالياً مع جنوب أفريقيا عقد اجتماع مع بوروندي بشأن الخطوط الجانبية لمؤتمر البحيرات الكبرى القادم في محاولة للتصدي لشواغل حزب تحرير شعب الأوتو- قوات التحرير الوطنية فيما يتعلق بحصانة أعضائها، والمنصوص عليها في الاتفاق. والحصول على تأكيدات بشأن هذه المسألة يمكن أن يشجِّع قادة الحركة على العودة إلى بوروندي.

٤ - وقد انضمت بوروندي مؤخراً إلى جماعة شرق أفريقيا. وتُعَد هذه الخطوة علامة مؤسسية هامة لبناء السلام إذ تعني أنه سوف يتعيَّن مواءمة برلمان هذا البلد ونظامه القضائي مع مثيليهما في الجماعة.

٥ - **السيد كامانا** (بوروندي): قال ردًّا على ما أثير من أسئلة إن أحد الشواغل الرئيسية يبدو أنه يتمثل فيما إذا كان من الواجب أن تتقدَّم بوروندي بخطة عمل. ففي أعقاب توصيات اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت حكومته مع شركاء دوليين وشركاء من المجتمع المدني؛ وكانت ثمرة هذه الاجتماعات تقديم وثيقة إلى اللجنة تتضمن مسوَّدة مشاريع عن الأولويات. وإذا كانت هذه المشاريع مقبولة لدى اللجنة، فإنه سوف يجتمع مع شركاء بوروندي في بوجومبورا لوضع جدول زمني لتنفيذه.

٦ - وفي سياق بناء السلام، قال إن الغرض من دعم الميزانية الذي تطلبه بوروندي هو المساعدة على تجنُّب الإضرابات الأسبوعية للموظفين المدنيين. فإذا أعلن الموظفون المدنيون الإضراب بصورة منتظمة وإذا انضمت إليهم قوات الشرطة والأمن فإن الإضطرابات الناتجة سوف يكون لها أثر سلبي على الديمقراطية. ويتفق المجتمع المدني والحكومة على مسائل حقوق الإنسان وعلى ضرورة تعزيز نظام العدالة. ولو أنه ارتُكَبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أي من السجون، لكانت قد أدينت من جانب ممثلي المجتمع المدني. وأضاف أن المزاعم المتعلقة بسجن أحد ممثلي وكالة محاربة الفساد لأنه تحدث صراحة في هذا الشأن هي مزاعم لا أساس لها. والواقع أنه تم إعلان يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر يوماً لمحاربة الفساد، وكان يوماً للتأمل بين أعضاء الحكومة، بمن فيهم أعضاء وزارة الحكم السليم والوكالة.

٧ - وقال إن قصر العدالة في بوجنبورا يعاني من نقص في قاعات المحاكمة. ونظراً لأن كلاً من المحاكم الأربع لديها أكثر من ١ ٠٠٠ قضية على قائمة دعاواها، فإنه يستحيل الاستماع إلى جميع المتهمين في جلسة علنية. وتعمل الحكومة بصورة جادة لضمان أن يكون الحجز التحفظي هو الاستثناء وليس القاعدة. ولذلك فإنه يأمل أن يتمكن من العودة إلى بوجنبورا وهو يحمل مظروفاً بالمساعدات النقدية.

٨ - **السيد ماهوترا** (الهند): قال إنه يجب على لجنة بناء السلام مساعدة بوروندي، وينبغي لها أن تفعل ذلك عاجلاً لا آجلاً. فقد قدَّمت بوروندي كل ما طُلِب منها من معلومات وخطط وطنية وبرامج وأولويات. وأضاف أن الموقف في هذا البلد موقف صعب. ولذلك فإنه ينبغي تعديل التعليق الذي ورد في تلخيص الرئيس بأنه ''سوف يتاح مظروف قطري في عام ٢٠٠٧ رهناً بتحويل تعهُّدات الجهات المانحة إلى مساهمات نقدية''. وقال إن عبارة أوائل ٢٠٠٧ ليست محدَّدة بالقدر الكافي.

٩ - **الرئيس:** قال إنه نظراً لأن الأموال أصبحت بالفعل متاحة للصرف، فإنه ينبغي إعادة النظر في اللغة المستخدمة في تلخيص الرئيس.

١٠ - **السيد كابرال** (غينيا-بيساو): قال إنه بينما توجد أوجه قصور معيَّنة أشار إليها الوزير، فإن حكومة بوروندي ترى أن تحتل معالجة هذه المشاكل مكان الأولوية. وكان الوزير يقول الحقيقة ولم يحاول إخفاء المشاكل. وقال إن الوزير والمجتمع المدني والمواطنون متفقون اتفاقاً تاماً في وجهة نظرهم. وأضاف أنه يتفق مع ممثل الهند على أنه يجب على اللجنة أن تعمل بسرعة لمساعدة بوروندي. فتقديم المساعدة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بدفع رواتب الموظفين المدنيين يتسق مع ولاية اللجنة.

١١ - **السيد محمود** (نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون بوروندي): قال إنه سعيد بأن وثيقة تحديد الطريق كانت موضع تقدير. وأضاف أنه سوف يرحِّب بأي معلومات إضافية لتحسينها. وقد وضعت بوروندي استراتيجيات كثيرة من بينها ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وخطة عمل مشتركة، وخطة للطوارئ، وخطة عمل قُدِّمت مباشرة إلى صندوق بناء السلام لأغراض الأنشطة الفورية لتوطيد السلام. وقد وُضعَت الخطة الأخيرة بالإشتراك مع مكتب دعم بناء السلام. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، سوف يتم الانتهاء من خطة عمل تتضمَّن مساهمات من الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة تبيِّن الإجراءات اللازمة للعامين القادمين. وسوف تُدرَج جميع العناصر غير الممولَّة من صندوق بناء السلام في خطة عمل واحدة للمتابعة.

١٢ - وتعمل الحكومة بصورة جادة لترجمة الأهداف المتوسطة المدى والبعيدة المدى الواردة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر إلى خطة قطاعية. وفي حالة ما بعد إنتهاء الصراع، يوجد نقص هائل في القدرات. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل كل شيء للحكومة، التي تحتاج إلى وقت لكي تمتلك كل شيء قدَّمته إلى اللجنة. وناشد اللجنة ألاّ تثقل على حكومة بوروندي أكثر من ذلك. وأضاف أنه في الاجتماع القادم للجنة سوف تكون هناك خطة عمل مشتركة جاهزة. وسوف تجمع الخطة بين العناصر الاجتماعية و الاقتصادية والعناصر التي حدَّدها مجلس الأمن.

١٣ - **الرئيس:** قال إن ممثل البنك الدولي طلب أن يشارك في بحث البند.

١٤ - وبناءً على دعوة الرئيس أخذ السيد سو (البنك الدولي) مكانه على مائدة اللجنة.

١٥ - **السيد سو** (البنك الدولي): قال إن العامل الحاسم لتحديد المشاريع اللازمة لبوروندي يتمثل في السرعة. ويُعد دعم الميزانية أمراً حيوياً في العام أو العامين القادمين من أجل تجنُّب خطر حدوث انهيار اقتصادي. فالانهيار الاقتصادي يعني أن بوروندي لن تتمكن من بلوغ نقطة الاكتمال في المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهذا بدوره لا يبشِّر بالخير بالنسبة لتوقعاتها في المدى المتوسط.

١٦ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تساءل عن السبب في أن خطة العمل قد أُرسلَت مباشرة إلى صندوق بناء السلام دون أن تمر على اللجنة أولاً. وقال إنه لا يمكنه الموافقة على اعتماد الوثيقة من جانب الاجتماع. فيلزم اتخاذ إجراء ملموس لتلبية احتياجات شعب بوروندي. وأضاف أنه يعترض رسمياً على اعتماد تلخيص الرئيس وطلب تعليق الجلسة لإجراء مشاورات.

١٧ - **السيد غاسبر مارتز** (أنغولا): قال إن الاجتماع المخصص لبلد بعينه ينبغي أن يحصل على معلومات عن حالة صندوق بناء السلام لاستخدامها في تلبية احتياجات بوروندي العاجلة إلى المساعدة. وإذا كانت لدى اللجنة فكرة واضحة عن الموارد المتاحة لها، فينبغي إعطاء ردّ أكثر وضوحاً على طلب المساعدة من الردّ الوارد حالياً في تلخيص الرئيس الذي ينبغي تعديله. وأضاف أنه ينبغي بحث الاعتراض الذي أثارته مصر.

١٨ - **السيد منيوز** (شيلي): قال إن أمام القطاع الخاص دور مهم ليقوم به أثناء الفترة الانتقالية. فينبغي أن تُعطَى الأولوية للمشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة لأن لها قدرة عالية على استيعاب العمالة، إذا حصلت على الدعم الصحيح. وتساءل عمّا إذا كان يمكن إدراج هذه المشاريع ضمن الأولويات. وأشار إلى البيانات التي أدلت بها الهند وغينيا-بيساو فقال إنه ينبغي تقديم المساعدة لبوروندي على الفور، نظراً للحالة الملحّة التي وُجِد فيها هذا البلد. وينبغي ألا يقتصر دور لجنة بناء السلام على تقديم المعونة الطارئة فقط نظراً لأنها شُكِّلَت للقيام بدور طويل الأجل. وفضلاً عن هذا، فإن الغرض من الصندوق هو أن يكون له أثر حفَّاز على عملية توطيد السلام، ولهذا ينبغي اتخاذ إجراء قبل أن يصبح السلام في خطر. وبناءً على ما تقدَّم، ينبغي اعتماد نهج سياسي عند تلبية الاحتياجات الملحّة لهذا البلد.

توجيه الموارد

١٩ - **السيدة ماكاسكي** (مساعدة الأمين العام لدعم بناء السلام): قالت إنه من المهم التمييز بين تعبئة الموارد والمتطلبات الاستراتيجية للجنة ومتطلبات صندوق بناء السلام. بيد أنه ينبغي أن يعمل الصندوق في الإطار الذي حددته اللجنة. وهناك آليتان إداريتان منفصلتان للصندوق، وهما الترتيبات بشأن الوضع على الطبيعة في بوروندي وسيراليون والترتيبات في المقر الرئيسي، حيث يتم تلقي المساهمات وصرفها. وقد أُحرِز تقدُّم في كلا المجالين.

٢٠ - ولم تُوَزَّع خطة الأولويات التي حُدِّدت للصندوق على اللجنة لأنها لم ترد إلاّ في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. غير أنه ينبغي أن يتسنى تعميم الخطة على اللجنة بموافقة أعضاء اللجنة وأعضاء الصندوق. وينبغي أن تكون الخطوة التالية إجراء استعراض لخطة الأولويات والموافقة على مظروف يحتوي على كل الأموال التي يمكن إتاحتها للحكومة. ومع أن خطة الأولويات قد وردت في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإنه ينبغي أن يتسنى تقديم مظروف مؤقت في حدود ٢٥ مليون دولار على أساس عاجل. وقالت إنه من المهم ملاحظة أن الصندوق يعمل على أساس المبالغ النقدية وليس على أساس التعهُّدات. وقد تم وضع الترتيبات الإدارية اللازمة لتحويل التعهُّدات إلى مبالغ نقدية.

٢١ - وينبغي أن يتصدى الصندوق للقضايا الرئيسية المتعلقة ببناء السلام في بوروندي ولكن لا يدخل في نطاقه التصدّي لجميع التحديات التي تواجه الحكومة. وسوف يلزم دعم إضافي ثنائي ومتعدد الأطراف في المدى البعيد. وتتحمَّل اللجنة مسؤولية شاملة عن قضايا بناء السلام. ومن الأمور الأساسية أن يضع مكتب دعم بناء السلام في اعتباره مناقشات اللجنة، بغية تنسيق صرف الأموال من الحكومة. وبموجب اختصاصات الصندوق، ينبغي توجيه المصروفات إلى المشاريع التي وافقت عليها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، مع النص على احتمال إشراك أطراف فاعلة آخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٢٢ - **الرئيس:** قال إن ممثل صندوق النقد الدولي طلب أن يشارك في بحث البند.

٢٣ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذ السيد ماثيو (صندوق النقد الدولي) مكانه على مائدة اللجنة.

٢٤ - **السيد ماثيو** (صندوق النقد الدولي): قال إن بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي قد عادت من بوروندي حيث أجرت مناقشات بشأن الاستعراض الخامس في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلي الذي يدعمه ترتيب خاص بمرفق النمو والحد من الفقر. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، ينبغي أن يبحث المجلس التنفيذي استكمال الاستعراض الخامس. ولا تزال هناك حاجة لسد الثغرة الحالية في تمويل الميزانية والتي تبلغ ١٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٧. وفي ظروف صعبة بعد الصراع، واصلت بوروندي إحراز تقدُّم في عام ٢٠٠٦ في جهودها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي الكلي، مع ناتج محلي إجمالي حقيقي يبلغ حوالي ٥ في المائة وتضخُّم يحتل أرقاماً أحادية منخفضة. وقد تحققت جميع أهداف الأداء الكامل في نهاية حزيران/يونيه ونهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومن المتوقع أيضاً تحقيق أهداف نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٢٥ - وقد تأثر تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بدرجة خطيرة نتيجة حالات التأخير الطويل في صرف الدعم الخارجي المتوقع من الميزانية. وإزاء النقص في التمويل الخارجي، خفَّضت السلطات الإنفاق الرئيسي غير المتعلق بالأجور بنسبة تجاوزت ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك قيَّدت التمويل المصرفي الداخلي إلى ما دون حدود البرنامج. وأظهرت الحكومة انضباطاً مالياً كبيراً في مواجهة التوقُّعات العامة العالية من عائد السلام. ومع أن الإصلاحات الهيكلية قد أرجئت بسبب التوترات السياسية في منتصف عام ٢٠٠٦، أدّى تخفيف التوتر وتعيين فريق وزاري جديد إلى تسهيل عملية الإصلاح. وتشير التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٧ إلى نمو أعلى بصورة طفيفة واستمرار انخفاض التضخم. وتتضمن ميزانية عام ٢٠٠٧ زيادة في العائدات تصل إلى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تدعمها مساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي. وسوف يرتفع نصيب الإنفاق الاجتماعي مرة أخرى في عام ٢٠٠٧. ويُعَد استمرار الزيادة في قائمة الأجور إلى حوالي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ مدعاة للقلق. ويجري تنفيذ تدابير ذات أولوية لتعزيز إدارة قائمة الأجور بدعم تقني من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢٦ - وتلتزم السلطات بإقامة شراكة وثيقة مع الجهات المانحة وتدرك الحاجة إلى العمل معاً بغية تعزيز الإدارة المالية العامة والحكم السليم. وقد أعيد تنشيط إطار الشراكة مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، ويقدِّم صندوق النقد الدولي الدعم اللازم لهذا الغرض. ويتضمن برنامج ٢٠٠٧ عنصراً هيكلياً مهماً لبناء القدرات، وهيّأ الأوضاع لنمو منتظم يقوده القطاع الخاص. وتتضمن التدابير خطوات لبدء برنامج الخصخصة، وتعزيز الحكم السليم والشفافية،

وتصحيح الإحصاءات الوطنية، وتعزيز السياسة النقدية، ومراقبة القطاع المصرفي.

٢٧ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن خطة الأولويات التي قُدِّمت للصندوق ينبغي أن تتاح لأعضاء اللجنة، حيث أن هذه اللجنة مسؤولة أيضاً عن التصدي للأولويات والثغرات التي حددتها الحكومة.

٢٨ - **الرئيس:** أشار إلى أن البيان الذي قدمه وزير الحكم السليم يعد أداة مهمة للتصدي للأولويات والثغرات.

٢٩ - **السيد مالهوترا** (الهند): قال إن صرف الأموال في حينها أهم من تحويل التعهدات إلى أموال نقدية. فبموجب اختصاصات الصندوق، ينبغي إجراء استعراض نظراء لتمكين مساعد الأمين العام لدعم بناء السلام من تحديد مستوى التمويل اللازم لبوروندي في سياق متطلبات الدول الأخرى. وطالب مساعد الأمين العام بإجراء استعراض نظراء وإتاحة الأموال للحكومة على وجه الاستعجال. ويلزم تقديم ردّ عاجل لأن الحكومة قدَّمت ردوداً مُرضية تماماً على طلبات اللجنة. وينبغي أن يعبِّر تلخيص الرئيس عن ضرورة تقديم الأموال على وجه الاستعجال.

٣٠ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إنه يلزم إجراء مشاورات غير رسمية لإعادة صياغة تلخيص الرئيس. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل على شكل مساعدة خارجية للميزانية.

٣١ - **الرئيس:** قال إن ممثل الجماعة الأوروبية طلب أن يشارك في بحث البند.

٣٢ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذ السيد فالتزويلا (الجماعة الأوروبية) مكانه على مائدة اللجنة.

٣٣ - **السيد فالتزويلا** (الجماعة الأوروبية): قال إنه من المهم تنقيح عملية رسم الخرائط لأنه يلزم الحصول على معلومات إضافية. وقال إن المؤشرات القصيرة الأجل مهمة ولكن وضع استراتيجية طويلة الأجل لبناء السلام يُعد أمراً حاسماً لحشد جهود الجهات المانحة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٦/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٠٠.

٣٤ - **السيد كامانا** (بوروندي): قال إن حكومته اتخذت إجراءات ملائمة بعد انتهاء الصراع. ومن الواضح أن اللجنة ليست مسؤولة عن حل جميع المشاكل؛ وينبغي أن يكون عملها بمثابة إجراء حفَّاز. غير أن وفده يأمل في أن تتاح الأموال لمواجهة حالات النقص قبل اجتماع المائدة المستديرة.

٣٥ - **الرئيس:** اقترح أن يقوم مكتب دعم بناء السلام بإعادة صياغة تلخيص الرئيس الذي ينبغي تعميمه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وينبغي تقديم التلخيص المنقَّح لوزير الحكم السليم قبل أن يعود إلى بوروندي.

٣٦ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.